S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/388
4 April 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت

(عن الفترة من ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ٣	٢
ثانيا - التنظيم	٤ - ١٢	٢
ثالثا - مفهوم العمليات	١٣ - ١٥	٤
رابعا - الحالة في المنطقة المجردة من السلاح	١٦ - ٢٦	٥
خامسا - الجوانب المالية	٢٧ - ٢٩	٨
سادسا - الملاحظات	٣٠ - ٣٤	٩
المرفق الأول - أفراد بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت		١١
المرفق الثاني - خريطة -وزع بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت		١٣

050494 050494 94-15596

066494

أولا - مقدمـــة

١ - بموجب الفقرة ٥ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/ابريل ١٩٩١، أنشأ مجلس الأمن منطقة مجردة من السلاح على طول حدود العراق - الكويت، وقرر إنشاء وحدة مراقبة تناط بها المهام التالية: مراقبة المجرى المائي "خور عبد الله" والمنطقة المجردة من السلاح؛ وردع انتهاكات الحدود من خلال وجودها في المنطقة المجردة من السلاح ومراقبتها لها، ومراقبة أي أعمال يحتمل أن تكون عدائية تشن من إقليم احدى الدولتين على الأخرى. وبموجب القرار ٦٨٩ (١٩٩١) المؤرخ ٩ نيسان/ابريل ١٩٩١، وافق مجلس الأمن على تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ الأحكام المذكورة أعلاه (S/22454).

٢ - وفي ٥ شباط/فبراير ١٩٩٣، اتخذ مجلس الأمن القرار ٨٠٦ (١٩٩٣)، فوسع بموجبه صلاحيات بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت لتشمل القدرة على اتخاذ اجراءات مادية لمنع أو تدارك الانتهاكات الصغيرة للمنطقة المجردة من السلاح؛ وانتهاكات الحدود، على سبيل المثال تلك التي يقوم بها المدنيون أو الشرطة؛ والمشاكل التي قد تنشأ عن وجود منشآت عراقية ومدنيين عراقيين وما لهم من ممتلكات في المنطقة المجردة من السلاح على الجانب الكويتي من الحدود التي خططت حديثا.

٣ - ولاحظ مجلس الأمن في قراره ٦٨٩ (١٩٩١) أن قرار إنشاء وحدة المراقبة قد ورد في الفقرة ٥ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ولا يمكن إلغاؤه إلا بقرار من المجلس؛ وقرر أن يستعرض كل ستة أشهر مسألة إنهاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت أو استمرارها فضلا عن طرائق عملها. وقد أجرى مجلس الأمن آخر استعراض لهذه المسألة في أوائل تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ ووافق في رسالة موجهة من رئيسه مؤرخة ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ (S/26566) على توصيتي (S/26520، الفقرة ٢٢) بالإبقاء على بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت لفترة ستة أشهر أخرى. والغرض من هذا التقرير هو تزويد مجلس الأمن، قبل اجراء استعراضه الوشيك، بلمحة عامة عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت خلال الستة أشهر الماضية.

ثانيا - التنظيـــم

٤ - في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، تسلم اللواء كريشنا ن. س. ثابا (نيبال)، مهام دوره بوصفه كبيرا للمراقبين العسكريين من كبير المراقبين العسكريين بالوكالة العميد فيغار آبريك (النرويج) وجرى تغيير تعيينه ليصبح قائد قوة بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ ليتماشى مع تعزيز قـــدرة البعثـــة نتيجة لإضافـة كتيبة مشـاة ميكانيكية من بنغلاديش إليها. ويعمل العميد

ييو شينغ آن (سنغافورة) الذي وصل إلى منطقة البعثة في ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، رئيسا للأركان ونائبا لقائد القوة.

٥ - ويرد في المرفق ألف تحليل للقوام العسكري للبعثة في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٤. وقد قسم ذلك القوام إلى ثلاث مجموعات رئيسية: المراقبون العسكريون، وكتيبة المشاة الميكانيكية، ووحدات الدعم. وتضم البعثة أيضا ٢٠٤ موظفين مدنيين منهم ٧٦ موظفا دوليا و ١٢٨ موظفا معينا محليا.

٦ - وقد قامت البعثة، منذ أن استعرض المجلس ولايتها آخر مرة، بتنفيذ المرحلة الأولى من تعزيزها بوزع كتيبة مشاة ميكانيكية بغية تنفيذ الولاية الموسعة عملا بقرار مجلس الأمن ٨٠٦ (١٩٩٣). وتلبية لطلبي، وافقت حكومة بنغلاديش على أن تساهم بكتيبة مشاة ميكانيكية قوامها ٧٧٥ من جميع الرتب في بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت. وقد وصل فريق متقدم إلى منطقة البعثة في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، تلته بقية الكتيبة خلال شهر كانون الأول/ديسمبر وأوائل كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وبعد فترة تدريب للتعود على المعدات التي وفرتها الكويت، بدأت الكتيبة عملها في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٤.

٧ - وواصلت وحدة السوقيات الدانمركية القيام بواجباتها فيما يتعلق بصيانة المركبات وواجبات التموين ودعم السوقيات للبعثة بما في ذلك توفير الدعم الاضافي الذي تحتاجه الكتيبة البنغلاديشية. وهذا الدعم الإضافي استلزم قدرا من إعادة توزيع المهام وتولت كتيبة المشاة الاضطلاع ببعض واجبات الحراسة التي كانت تقوم بها في السابق وحدة السوقيات الدانمركية.

٨ - وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، قامت النمسا بوزع فريق طبي قوامه ١٢ فردا يتألف من طبيبين وعشرة من المساعدين الطبيين ليحلوا محل الوحدة الطبية النرويجية. وبقي بالبعثة بعض أفراد الوحدة الطبية النرويجية حتى أوائل كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ للمساعدة في فترة الانتقال. وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وصل من بنغلاديش فريق طبي قوامه ١٦ فردا لينضم إلى الوحدة الطبية النمساوية. وقد وصل هذا الفريق مع الكتيبة البنغلاديشية ولكنه استبقي كوحدة طبية مستقلة تعمل إلى جانب الوحدة الطبية النمساوية ليوفر للبعثة المستوى المطلوب من الدعم الطبي. ويتألف هذا الفريق من ثلاثة أطباء و ١٣ من المساعدين الطبيين. ويتبع الكتيبة البنغلاديشية قسم طبي صغير كجزء منها.

٩ - وواصلت وحدة المهندسين الأرجنتينية الاضطلاع بأنشطتها الرامية إلى تحسين أمن المعسكرات بإقامة أسوار اضافية وإزالة الألغام وتجديد مهابط طائرات الهليكوبتر وإنشاء طرق الدوريات الجديدة. ومع

ذلك يظل نشاطها محدودا نظرا لنقص المعدات. وقد وصلت هذه الوحدة بدون المعدات اللازمة لها وما زال ينتظر تسليم هذه المعدات كما وعدت الكويت. وما زالت الجهود تبذل من أجل حل هذه المشكلة.

١٠ - وتستبقي بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت الطائرتين الصغيرتين الثابتتي الأجنحة اللتين ساهمت بهما حكومة سويسرا بدون تكلفة تتحملها المنظمة، وثلاث طائرات هليكوبتر مستأجرة. كما تستخدم طائرة طراز AN-26 مستأجرة لنقل الأفراد والمعدات فيما بين الكويت وبغداد.

١١ - ووفرت حكومة الكويت المعسكرات في معسكر الخور والعبدلي من أجل إقامة كتيبة المشاة الميكانيكية بدون أن تتحمل المنظمة أي تكلفة.

١٢ - والتزمت حكومة الكويت بتوفير ٣٢ مركبة من المركبات المصفحة لنقل الجنود و ١١٣ مركبة أخرى، فضلا عن معدات الاتصالات، للكتيبة، ومازال يجري التفاوض بشأن معدل السداد نتيجة للاستهلاك المتعلق بها. وبذلك تكون البعثة قد تسلمت حتى الآن كل المركبات المصفحة لنقل الجنود البالغ عددها ٣٢ و ٨٣ مركبة أخرى، فضلا عن جزء من معدات الاتصالات، حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤.

ثالثا - مفهوم العمليات

١٣ - البعثة منتشرة في المنطقة المجردة من السلاح على النحو الموضح في الخريطة المرفقة. ولأغراض العمليات، ما زالت المنطقة المجردة من السلاح مقسمة إلى ثلاثة قطاعات (شمالي وأوسط وجنوبي) إلا أنه بعد إضافة كتيبة المشاة الميكانيكية عدل مفهوم عمليات البعثة. فهو يستند الآن إلى مزيج من قواعد الدوريات والمراقبة ونقاط المراقبة والدوريات البرية والجوية ونقاط تفتيش المركبات وحواجز الطرق واحتياطي متنقل للقوة وأفرقة تحقيق واتصال مع الطرفين على جميع المستويات.

١٤ - وما زالت القطاعات الثلاثة يعمل بها مراقبون عسكريون يوفرون الأساس لأنشطة الدورية والمراقبة والتحقيق والاتصال التي تقوم بها البعثة داخل المنطقة المجردة من السلاح، بما في ذلك المجرى المائي لخور عبد الله. وتقيم كتيبة المشاة الميكانيكية في معسكر رئيسي للكتيبة في معكسر الخور وتقيم سرية في العبدلي. ويطلب من البعثة توفير دوريات تعزيز للقطاعات من هذين الموقعين في المناطق التي تكون فيها الحالة حساسة وحيث يتطلب الأمر وجود قوة مشاة لمنع الحوادث. كما توفر الكتيبة الاحتياطي المتنقل للقوة القادر على الانتشار السريع في أي مكان داخل المنطقة المجردة من السلاح لمنع أو تدارك أي انتهاك صغير للمنطقة المجردة من السلاح وللحدود. كما توفر الأمم لمنشآت البعثة حيثما اقتضى الأمر ذلك. أما إنشاء نقاط تفتيش للمركبات على الطرق الرئيسية وإقامة حواجز عشوائية للطرق وكلاهما ضروري

لمنع الدخول غير المشروع للأسلحة إلى المنطقة المجردة من السلاح فالمباحثات مستمرة بشأنهما بين البعثة والطرفين وبالتالي لم ينفذا بعد.

١٥ - وللبعثة مكاتب اتصال في بغداد ومدينة الكويت، وما فتئ قائد القوة وغيره من كبار موظفي البعثة على اتصال منتظم من خلالها مع السلطات في كلتا العاصمتين. وعلى الصعيد المحلي، استمر الاتصال بالشرطة وبضباط الاتصال على كلا الجانبين وبخاصة فيما يتعلق بالنشاط المدني في المنطقة المجردة من السلاح. وقد كانت هذه الاتصالات مفيدة في معالجة الشكاوى وتسهيل عمليات البعثة.

رابعا - الحالة في المنطقة المجردة من السلاح

١٦ - كانت الحالة في المنطقة المجردة من السلاح هادئة بوجه عام خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك فقد كانت هناك فترات من التوتر.

١٧ - ومن الجدير بالذكر أنه نتيجة لتخطيط الحدود بين العراق والكويت، ثمة مسألة ظلت معلقة وهي مستقبل المواطنين العراقيين الذين بقوا هم وممتلكاتهم في الأراضي الكويتية، وبخاصة في منطقة مزارع العبدلي ومدينة أم قصر. وعندما بدأ الكويتيون في إنشاء نظام الأمن الحدودي الخاص بهم، ويتكون من خندق وجسر ترابي وطريق للدورية على طول هذه المناطق، تجلى التوتر في مظاهرتي احتجاج عبر خلالهما مواطنون عراقيون الحدود إلى الكويت. ووقع أيضا حادث خطير لاطلاق النار في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ عندما أطلق أحد أفراد حرس الأمن لمشروع الخندق الكويتي النار على اثنين من رجال الشرطة العراقيين كانا في الأراضي الكويتية. وأفادت التقارير بأن هذا الحادث أسفر عن مقتل أحد رجلي الشرطة العراقيين وإصابة الآخر.

١٨ - واستجابت البعثة لهذه الحوادث وأعادت الاستقرار بسرعة إلى المنطقة. وعن طريق المباحثات الثنائية مع السلطات العراقية والكويتية سهلت البعثة وضع ترتيبات مقبولة للطرفين لعودة المواطنين العراقيين المقيمين في الأراضي الكويتية إلى وطنهم. فتمت اعادة جميع المواطنين العراقيين الذين كانوا يقيمون في أم قصر في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وأعيد أولئك الذين كانوا يقيمون في منطقة مزارع العبدلي بنهاية شباط/فبراير ١٩٩٤.

١٩ - ومما يذكر أيضا من تقريري السابق (S/26520) أن الأمين العام قد عيّن مقيّم أراض ذا خبرة لإجراء تقييم للأصول العراقية الخاصة في منطقة أم قصر ومنطقة العبدلي. وعلى أساس هذا التقييم، حدد مبلغ التعويض ووضع نظام للسداد. وفي وقت لاحق، خلال النصف الثاني من شباط/فبراير ١٩٩٤، سلمت

إخطارات تعويض للمواطنين العراقيين في منطقة المزارع. ونشرت أيضا معلومات عن التعويض في شكل نشرات صحفية واعلانات مدفوعة التكلفة في وسائط الاعلام المحلي والاقليمي. ومع ذلك فقد رفض جميع المواطنين العراقيين قبول التعويض، ووضعت المبالغ التي ساهمت بها الكويت في صندوق استئماني للأمم المتحدة حيث تظل تحت تصرف المنتفعين.

٢٠ - وفي الوقت ذاته فقد اكتمل تقريبا نظام الأمن الحدودي الكويتي الذي يجري إنشاؤه على طول الحدود مع العراق.

٢١ - وقد رصدت البعثة ثلاثة أنواع من الانتهاكات: انتهاكات برية شملت تعديات في المنطقة المجردة من السلاح وعبور للحدود من جانب أفراد عسكريين، مما أسفر عن حوادث خطيرة؛ وتحليقات قامت بها الطائرات العسكرية فوق المنطقة المجردة من السلاح؛ وانتهاكات شملت حمل أسلحة بخلاف الأسلحة الشخصية وإطلاق النار منها في المنطقة المجردة من السلاح. ويوجز الجدول التالي الانتهاكات التي رصدتها البعثة:

	العراق				الكويت			
	برا	جوا	الأسلحة	المجموع	برا	جوا	الأسلحة	المجموع
تشرين الأول/أكتوبر	صفر	صفر	١	١	١	صفر	٥	٦
تشرين الثاني/نوفمبر	٢	صفر	صفر	٢	صفر	صفر	١١	١١
كانون الأول/ديسمبر	٢	صفر	١	٣	صفر	صفر	صفر	صفر
كانون الثاني/يناير	صفر	صفر	١	١	صفر	صفر	٢	٢
شباط/فبراير	١	صفر	صفر	١	صفر	صفر	صفر	صفر
آذار/مارس	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
المجموع	٥	صفر	٣	٨	١	صفر	١٨	١٩

	الدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت				مجهولة الهوية			
	برا	جوا	الأسلحة	المجموع	برا	جوا	الأسلحة	المجموع
تشرين الأول/أكتوبر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
تشرين الثاني/نوفمبر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٢	١	٣
كانون الأول/ديسمبر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١	صفر	١
كانون الثاني/يناير	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١	صفر	١
شباط/فبراير	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
آذار/مارس	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
المجموع	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٤	١	٥

وقد أثارت البعثة هذه الانتهاكات مع الطرفين المعنيين كي يتخذ إجراء لمنع تكرارها.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت البعثة ما مجموعه ٢٠ شكوى مكتوبة، ١٣ من العراق و ٧ من الكويت. وقامت البعثة بالتحقيق في كل شكوى وأبلغت النتائج التي خلصت إليها إلى الطرف المعني. وتتعلق ثلاث عشرة شكوى (٢ من الكويت و ١١ من العراق) بحوادث إطلاق النار داخل المنطقة المجردة من السلاح. وقد أصيب ثلاثة من المدنيين العراقيين بجراح خلال تلك الحوادث في آذار/مارس ١٩٩٤. إلا أن البعثة لم تتمكن، في جميع الحالات، من التحقق من الذي أطلق النار أو من الذي بدأ الحوادث.

٢٣ - ووقعت أيضا ثلاث حوادث خطيرة تمس أمن المراقبين العسكريين للبعثة. وشملت هذه الحوادث اختطاف مركبة تابعة للأمم المتحدة، عثرت عليها السلطات العراقية فيما بعد مجردة تماما من كل شيء على بعد ٣٠ كيلومترا تقريبا داخل العراق؛ ومحاولة لسرقة قاعدة للدورية والرصد تابعة للبعثة؛ وسرقة قاعدة أخرى للدورية والرصد تابعة للبعثة، مما أسفر عن سرقة ممتلكات شخصية وممتلكات تابعة للأمم المتحدة، منها مركبة للأمم المتحدة، لم تسترد بعد. وقد وقعت جميع الحوادث على الجانب العراقي من المنطقة المجردة من السلاح. إلا أنه لم يتسن التثبت من جنسية مرتكبي هذه الحوادث. وفي الحالات الثلاث جميعها، تعرض المراقبون العسكريون للتهديد بالسلاح، وفي احدى الحالات أطلق عدد من الطلقات الحية. ولم يصب أي فرد من أفراد البعثة بجراح في أي من الحوادث.

٢٤ - وخلال الشهرين الأولين من الفترة المشمولة بالتقرير، حدث هياج ما ومضايقات لموظفي البعثة في أم قصر. إذ ألقى الأهالي حجارة وأشياء أخرى على مجمع مقر البعثة وعلى المركبات المارة التابعة للبعثة، مما أدى إلى إصابة بعض موظفي البعثة بجراح طفيفة وإلحاق أضرار بعدد من المركبات. وقد توقفت هذه الحوادث الآن.

٢٥ - وقد ذكرت البعثة الطرفين المعنيين بمسؤوليتهما عن حفظ القانون والنظام وعن حماية أفراد وممتلكات الأمم المتحدة. كما قامت البعثة بزيادة دورياتها وتعزيز قواعد الدورية والمراقبة بقوات مسلحة من كتيبة المشاة الميكانيكية من أجل الحد من مخاطر وقوع الحوادث بهذا الطابع مستقبلا.

٢٦ - وواصلت البعثة تقديم الدعم إلى وكالات الأمم المتحدة الأخرى في العراق والكويت. فقدمت، على وجه الخصوص، المساعدة في عملية تعويض المواطنين العراقيين الذين تبين وجودهم على الجانب الكويتي من الحدود التي جرى تخطيطها حديثا. وواصلت البعثة الاشراف الاداري على الوحدة الادارية في بغداد، التي قدمت الدعم الاداري والسوقي إلى وكالات الأمم المتحدة الأخرى في العراق. واستمرت البعثة في تقديم خدمات مراقبة الحركة فيما يتعلق بجميع طائرات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة، فضلا عن تقديم المساعدة لأغراض الإجلاء الطبي إلى كتيبة حرس الأمم المتحدة في العراق. وقدمت البعثة المساعدة إلى منسق الأمم المتحدة لإعادة الممتلكات من العراق إلى الكويت وفيما يتعلق بعمليات التفتيش وصيانة علامات تخطيط الحدود.

خامسا - الجوانب المالية

٢٧ - بموجب المقرر ٤٦٦/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أذنت الجمعية العامة إلى الأمين العام بالدخول في التزامات لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت بمبلغ لا يتجاوز إجماليه ٨ ٦٨٧ ٨٠٠ دولار (صافيه ٨ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار) للفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤؛ بالإضافة الى التبرعات المعلنة البالغة ٢٣ ٤١٤ ٨٠٠ دولار من حكومة الكويت، والتي ورد منها مبلغ ١٦ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار. وبموجب المقرر ٤٦٦/٤٨ باء المؤرخ ٩ آذار/مارس ١٩٩٤، أذنت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام بالدخول في التزامات للبعثة بمبلغ لا يتجاوز إجماليه ٢ ١٧١ ٩٥٠ دولارا (صافيه ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار) للفترة من ١ إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤.

٢٨ - واستنادا إلى تقديرات تكلفة[1] بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت، المعروضة حاليا على الجمعية العامة، أوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية[2] بألا تتجاوز تكلفة مواصلة البعثة مبلغا إجماليه ٥,٥ من ملايين الدولارات شهريا للفترة الممتدة لغاية ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤. وهذا

المبلغ يشمل التبرعات التي أعلنتها حكومة الكويت بمبلغ يعادل ثلثي تكلفة البعثة. وإذا أيدت الجمعية العامة توصية اللجنة الاستشارية فستقتصر تبعا لذلك التكلفة الشهرية لمواصلة البعثة على مبلغ إجماليه ٥,٥ من ملايين الدولارات.

٢٩ - وتبلغ الاشتراكات المقررة غير المسددة حتى ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٤ إلى الحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت منذ بدء البعثة ١٣٣ ٦٦٩ ٢٣ دولارا.

سادسا - الملاحظات

٣٠ - خلال الأشهر الستة الماضية، كانت منطقة عمليات بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت هادئة في معظم الوقت. وعن طريق رصد المنطقة عن كثب والاتصال المستمر بالسلطات العراقية والكويتية، أدت البعثة دورها في منع وقوع حوادث، وتدارك الانتهاكات التي وقعت.

٣١ - أما المسألة المعلقة الناشئة عن تخطيط الحدود بين العراق والكويت فيما يتعلق بالرعايا العراقيين وأصولهم المتبقية على الأراضي الكويتية، فقد حسمت بنقل هؤلاء الرعايا إلى العراق، مما خفف إلى حد كبير من التوتر في المنطقة. ومن العوامل التي أسهمت في تحقيق الاستقرار، تعزيز قدرة البعثة جنبا إلى جنب مع الترتيبات التي اتخذت على أرض الواقع، بما في ذلك الانتهاء من تشييد الخندق على طول الحدود بين العراق والكويت.

٣٢ - إلا أن الهدوء الحالي على طول الحدود بين العراق والكويت ينبغي ألا يحجب كون أن التوتر ما زال مستمرا. فقد وقعت حوادث، مما يدل على أنه ما زال يتعين إعادة احلال السلم التام في المنطقة. كما أنها تبين قيمة وجود الأمم المتحدة فضلا عن الحاجة إلى استمراره. ولذلك، فإنني أوصي مجلس الأمن بالابقاء على بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت لفترة ١٢ شهرا أخرى.

٣٣ - وستواصل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت الاعتماد على تعاون حكومتي العراق والكويت من أجل الاضطلاع بالمهام التي أسندها إليها مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، فإنني أنوه مع التقدير بتعاون كلتا الحكومتين في المساعدة على حسم المسائل بشكل بناء. وأطلب إلى كلتا الحكومتين اتخاذ كل ما يلزم من تدابير لضمان سلامة أفراد وممتلكات الأمم المتحدة الذين جرى وزعهم في بلديهما كل على حدة، ومنع تكرار الحوادث التي تشكل انتهاكا للمنطقة المجردة من السلاح.

٣٤ - وفي الختام، أود الاشادة بقائد القوة وبالرجال والنساء الذين يعملون تحت قيادته للطريقة التي يؤدون بها مهمتهم الصعبة. فانضباطهم وقدرتهم على الاحتمال مثال رفيع يعكس التقدير لهم ولبلدانهم وللأمم المتحدة.

الحواشي

(١) A/48/844.

(٢) A/48/897.

المرفق الأول

أفراد بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت

١٤ آذار/مارس ١٩٩٤

المراقبون العسكريون

الاتحاد الروسي	١٥	غانا	٦
الأرجنتين	٦	فرنسا	١٥
اندونيسيا	٧	فنزويلا	٧
أوروغواي	٦	فنلندا	٧
أيرلندا	٥	فيجي	٦
إيطاليا	٧	كندا	٥
باكستان	٧	كينيا	٦
بنغلاديش	٩	ماليزيا	٦
بولندا	٧	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى	
تايلند	٦	وايرلندا الشمالية	١٥
تركيا	٧	النرويج	٧
الدانمرك	٦	النمسا	٦
رومانيا	٦	نيجيريا	٦
سنغافورة	٧	الهند	٦
السنغال	٦	هنغاريا	٦
السويد	٧	الولايات المتحدة الأمريكية	١٥
الصين	١٥	اليونان	٦

مجموع عدد المراقبين العسكريين الذين جرى وزعهم (من العدد المأذون به وهو ٣٠٠) ٢٥٤

كتيبة المشاة (الكتيبة البنغلاديشية)

	عدد الأفراد الذين تم وزعهم	عدد الأفراد المأذون به
	٧٧٥	٧٧٥
وحدات الدعم الاداري:		
المهندسون (الأرجنتين)	٥٠	٥٠
السوقيات (الدانمرك)	٤٦	٥٠
الوحدات الطبية		
الوحدة الطبية الاسترالية	١٢	
الوحدة الطبية البنغلاديشية	١٦	
المجموع	١٢٤	١٣٥
مجموع البعثة	١ ١٥٣	١ ٢١٠

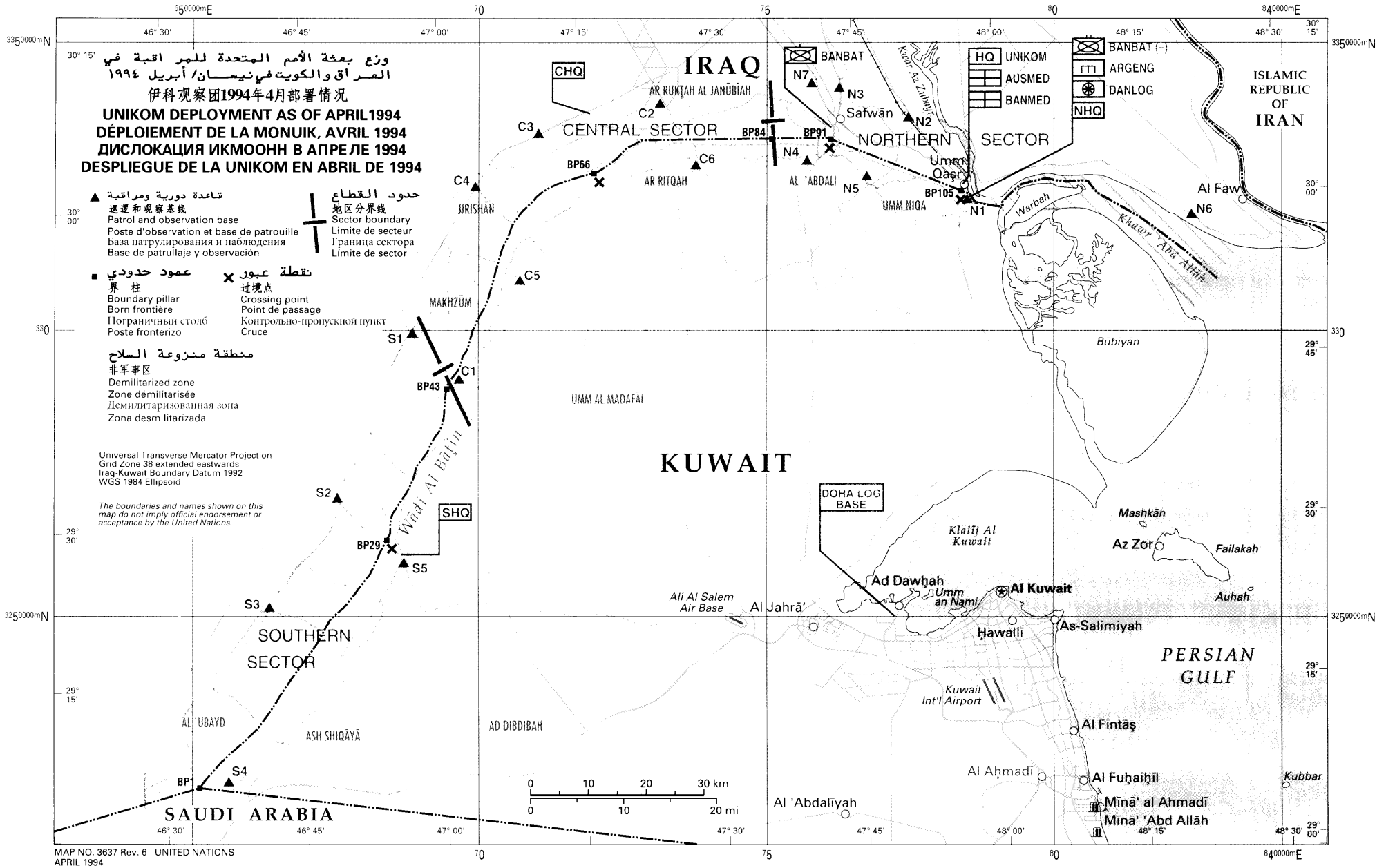

MAP NO. 3637 Rev. 6 UNITED NATIONS
APRIL 1994